على ثوب ويستحب للعارى وضع شئ على كتفيه ولو خيطا سواء
ستر وجهه او لا قوله ع لو صلى العارى بغير ايماء بطلت صلاته
وان نسى او جهل اما لو عدل الى الركوع والسجود فان تعمد اوجهل
بطلت وان نسى امكن التحمة لعدم توجه النهى على النسائى والبطلان
لان ذلك غير فرضه ولو سترت المراة فوجها فلا ايماء ولو امكن ستره
بعض العورة وجب والا ايماء بحاله ولو وجد ساتر لحدهما فالمقبل
اولى فان خالف عملا فالاقرب البطلان ويعذر الجاهل هنا كما
الحاكم والناسى لرفع القلم ويمكن رجحان الدبر لاستتمام الركوع
والسجود بستر مع كون القبل مستورا بالخصيتين ويحتمل جعل
الساتر على القبل فى حال القيام وعلى الدبر فى حالتى الركوع
والسجود ولا يعيد ذلك مبطلا لانه من افعال الصلوة ولا
يجوز لبس المغصوب وان تعذر غيره وكذا الحرير وجلد غير المأ
كول وان كان طاهرا وقول الشيخ رحمه الله فى المبسوط يستتر
بالجلد الطاهر من لم يجد ثوبا يحمل على المأكول ويكون فيه
ايماء الى ان الصلاة فى الثوب افضل من الجلد ولهذا ذكر معه
الورق ويجوز ان يصلى فى تكة طائش اذ لخاف ضياعه وكذا
فى خرق الحساب للرجل والمراة وان يصلى الرجل فى قميص واحد

وازراره محلولة وان كان واسع الجيب دقيق الرقبة بغير مئزر تحته
والافضل ذلك وجعل مئزره تحته ولو انكشفت العورة عند الركوع
بطلت حينئذ لانه من ياس والقاعد لو استتر بعد النية ولو
كان فى الثوب خرق لا يحاذى العورة جاز وكذا ان جمع الثوب
بيده على الخرق ولو ستر الخرق باصبعه وهو يحاذى العورة
لم يجز وروى عن النبى ص انه لعن الواصلة والمستوصلة
اى تبشر الغير والناصبة والمتنصة اى تنتف الشعر من الوجه
والواشرة والمستوشرة اى تبرد الاسنان والواشمة والمستوشمة
اى التى تعمل الجلد بابرة وتحشوه كحلا ولعله لقوله تعالى
ولامرنهم فليغيرن خلق الله وعلل بتحريم نظر الزوج الى شعر
الاجنبية والتدليس والتهمة وروى الصدوق عن الفضل
عن الباقر ع ان فاطمة عليها السلام رصلت فى درع وخمار ها على
راسها وليس عليها اكثر مما وارت به شعرها واذنيها وهو يشعر بوجوب
تغطية ذلك على المراة فيجب ولعل الوجه المعفو عنه هو محل
الوضوء ويجوز لبس ما امتنعت الصلاة فيه فى غير الصلاة الا
الميتة والحرير والذهب للرجال ولختنى ويجوز لبسه فى الصلاة
عند الضرورة كالبرد والجنى اولى ثم الحرير ثم جلد ما لا يوكل لحمه
ثم ميتة المأكول ثم ميتة غير المأكول وفى تقدير المدبوغ من

النبى يا صاحبة شعر غيرها بشعرها

٣ الحق ان هذا حكم شرعى والا فجاز ان يكون مع علم الزوج وبرضاه وجهه او صلوكته وكذا القول فى الناصبة والواشرة ٣٤